

العراق

ظل العراق خلال عام 2011 مسرحاً لانتهاكات مروعة، لا تختلف كثيراً في جسامتها عن أنماط الانتهاكات ذاتها التي سجلتها تقارير السنوات الأخيرة، لتلقى بذلك بشكوك عميقة حول طبيعة تطوير وإصلاح الأجهزة الأمنية العراقية، مثلما تكشف عن عجز العملية السياسية على دمج قطاعات واسعة من السكان. ربما كان المظهر الإيجابي النسبي هو أن العراق لم يعد على رأس قائمة الدول العربية، فيما يتعلق بأعمال القمع والعنف الدموي، ليس بسبب تراجع العراق في جسامته القمع والعنف الدموي، بل لأن ليبيا وسوريا انتقلتا إلى صدارة القائمة، بسبب القمع واسع النطاق والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها كلٌّ من نظام القذافي ونظام بشار الأسد؛ بهدف سحق الثورة الشعبية في بلديهما.

وتوضح أكثر الإحصاءات حذراً، أن عدد الضحايا المدنيين في العراق من الفترة من 1 يناير حتى 30 أكتوبر عام 2011 بلغ نحو 3430 شخصاً، مقارنة بنحو 4045 لقوا حتفهم في عام 2010 ونحو 4704 قتلوا في عام 2009.¹

ولا تقتصر تحديات الوضع العراقي على استمرار تردي الأوضاع الأمنية، والإخفاقات في الوصول إلى توافق بشأن العملية السياسية، وحسم شروط اللعبة السياسية في الدستور وقوانين توزيع الثروة، وترسيم حدود المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة المركزية. فهناك أيضاً تحديات تجعل شرعية الحكومة محلاً لمطاعن عدة، وبخاصة في ظل تصاعد موجات الاحتجاج والتظاهر السلمي في أنحاء شتى من العراق، إزاء تفشي الفساد، وتردي الأداء الحكومي الخدمي، وإحساس قطاعات متزايدة من العراق بالافتقار الفادح إلى دور وآليات الأجهزة الرقابية على الأداء الحكومي. ويفاقم الأمر أن مجلس النواب (البرلمان) يعد أقل المؤسسات الدستورية

¹ أخذت هذه الأرقام من إحصاءات منظمة أراكي بودي كاونت [iraqbodycount](http://www.iraqbodycount.org)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، أنشئت بعد الحرب على العراق. وعلى الرغم من المصادقية الكبيرة التي تتمتع بها تقارير المنظمة، فإن مراقبين مستقلين شككوا في مدى مطابقتها لأرقامها لأعداد الضحايا الفعليين، بسبب منهجيتها في توثيق الضحايا. فالمنظمة تعتمد في تقاريرها على توثيق أعداد الضحايا الذين قتلوا أو أصيبوا بالفعل، وليست تلك التي يتم أستنتاجها عن طريق أخذ عينة مسحية من العراقيين كما تفعل منظمات أخرى. وقد تبدوا هذه المنهجية دقيقة للهولة الأولى، إلا أن ضعف أجهزة الدولة العراقية، وخاصة وزارات الدفاع والداخلية والصحة (الجهات المسؤولة عن توثيق أعداد القتلى والمصابين)، وعدم تغطية وسائل الاعلام المحلية والدولية لكل شبر من أراضي العراق، بسبب صعوبات التحرك أو ضعف الموارد يجعل إحصاء الضحايا بشكل دقيق مهمة صعبة، فيما عدا تلك التي تقوم بها القوات الأمريكية لجنودها. يضاف إلى ذلك أن أسباب موت أو قتل الضحايا العراقيين أحياناً ما تكون غير معروفة، وخاصة عند العثور على الجثث الملقاة في الطرقات والشوارع، فلا يعرف على وجه التحديد ما إذا كانت مرتبطة بأسباب سياسية، أم أن لها دوافع جنائية. وحسب المنظمة، فقد جاءت أعداد القتلى المدنيين العراقيين منذ الغزو الأمريكي على النحو التالي: 12049 في 2003، و 10751 في 2004، و 14832 في 2005، و 27676 في 2006، و 24534 في 2007 و 9357 في 2008. للإطلاع على المزيد انظر موقع المنظمة (<http://www.iraqbodycount.org>)

فعالية، في ظل آلياته التي تنسم بالطائفية المفرطة. وأخذاً في الاعتبار أيضاً أن المسار الانتخابي فرض حتمية تشكيل حكومات ائتلافية موسعة، تفتقر عملياً إلى معارضة برلمانية حقيقية. كما أن هيئات "النزاهة" و"ديوان الرقابة المالية"، تعاني بدورها أشكالاً من التدخل والتلاعب والضغوط من قبل الحكومة في عملها، ويفاقم من ذلك الضعف المزمن للنظام القضائي، الذي لم يبرأ بعد من تبعيته للسلطة التنفيذية منذ الحقبة الصدامية².

وإزاء العجز عن معالجة الاختلالات الهيكلية في نظام الحكم، فإن النزعة التسلطية يجري تكريسها. ويتمثل ذلك اللجوء على نحو متزايد إلى القمع المفرط للاحتجاجات السلمية، ومحاكاة نماذج عربية أخرى في استدعاء فرق البلطجة للمشاركة في الهجوم على المتظاهرين، واستخدام الذخيرة الحية في مواجهتهم، وتعريض بعضهم للاعتقال والتعذيب والاختطاف.

لا تبدو أي مؤشرات لتحسن الوضعية داخل مراكز الاحتجاز والسجون، في ظل استمرار الشكاوى من احتجاز الأشخاص دون تهمة أو محاكمة، وضعف أو غياب التفتيش القضائي على مراكز الاحتجاز، واكتشاف بعض السجون السرية، وغير القانونية.

استمر الصحفيون والإعلاميون هدفاً لعمليات القتل - وإن تراجعت معدلاتها- فضلاً عن الاعتداءات البدنية والتهديدات والملاحقات القضائية، كما ظلت الأقليات المسيحية واليزيدية هدفاً لبعض الاعتداءات.

وتظل البنية التشريعية بحاجة إلى دفعة حقيقية لتعزيز وحماية الحريات، غير أن التطورات في هذا الإطار، تنطوي على قيود أكثر صرامة في مواجهة حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر السلمي على وجه الخصوص.

العنف والقتل العشوائي واستهداف المدنيين

تكشف إحصاءات العنف والقتل في الفترة بين يناير وأكتوبر 2011 عدة مؤشرات كمية وكيفية مقلقة، على رأسها أن تحسن الأوضاع الأمنية يظل مرتبطاً بتطورات داخلية وإقليمية لا تبدو واردة قريباً.

² تقرير مجموعة الأزمات الدولية "إخفاق الرقابة: حكومة العراق بلا ضوابط".
<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/113%20-%20Failing%20Oversight%20-%20Iraqs%20Unchecked%20Government.pdf>

فعلى الرغم من أن أرقام الضحايا تبدو في طريقها للاستقرار بمعدل 11.4 قتلى في اليوم الواحد في عام 2011، مقارنة بـ 12.2 قتيل في اليوم في عام 2010³، إلا أن تدقيقاً أكبر يظهر نتائج أكثر تشاؤماً. إن العراق لم ينتقل بعد إلى مرحلة "ما بعد الصراع" -التي تنبأت بها عدة دراسات- بعد فترة الحرب الأهلية المستترة 2006-2008، والتي سقط خلالها أكثر من 60 ألف قتيل. فخلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت أعمال العنف ثابتة شهريا ما بين معدلها الأدنى في فبراير بنحو 250 قتيلاً إلى معدلها الأعلى في أغسطس حين بلغ عدد الضحايا 398 قتيلاً.⁴ وهناك عوامل داخلية وخارجية، ربما يرجع إليها التباطؤ في انخفاض أعداد المدنيين القتلى، مقارنة بالانخفاض الكبير الذي حدث في أعداد الضحايا بعد عام 2008، نتيجة أيضاً لعوامل داخلية وخارجية.

أول هذه العوامل، هو ارتباط نوع ومستوى عمليات العنف بمنعطفات العملية السياسية، وتواصل العنف كامتداد لطاولة المفاوضات بين فرقاء السياسة العراقيين، سواء من كان منهم في قلب الحكم أو على هامشه. الأمر الذي يبين أن القبول بسلمية العملية السياسية لا يزال أمراً بعيد المنال.⁵ العامل الثاني، هو استمرار بقاء العراق ساحة لتصفية الخلافات الإقليمية بين جيران العراق من ناحية، وبينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى. الجديد في الأمر هو دخول عنصر ثورات الربيع العربي، التي ضربت أقواها سوريا، الجارة الغربية للعراق، فيما تفاوتت المظاهرات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن والسعودية والكويت. تأثيرات الربيع العربي، دفعت ساسة عراقيين إلى اتهام أطراف إقليمية بالوقوف وراء عمليات العنف في العراق، بهدف تحويل الانتباه عن الصراعات الداخلية في هذه الدول، أو إيصال رسائل إلى الإقليم والعالم، بأن ثمن التخلص من الأنظمة الحاكمة باهظ، وسينعكس على مستوى الاستقرار، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمشرق العربي المتعدد دينياً وإثنية.⁶

³ موقع منظمة إراكي بودي كاونت. مرجع سابق.

⁴ المرجع السابق.

⁵ انظر على سبيل المثال: تقرير صحيفة واشنطن بوست الذي يربط ما بين تصاعد العنف ومفاوضات انسحاب القوات الأمريكية من العراق في شهر يونيو 2011.

(http://www.washingtonpost.com/world/iraq-violence-intensifies-as-talks-continue-on-us-troop-presence/2011/06/21/AG3pX3eH_story.html)

⁶ انظر على سبيل المثال اتهام زعيم مؤتمر صحوة العراق أحمد أبو ريشة للمخابرات السورية في سبتمبر بالضلوع والتخطيط لسلسلة تفجيرات ضد المدنيين العراقيين لصرف الانتباه بعيداً عن الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الأسد. (<http://www.hathalyoum.net/news.php?action=view&id=2136>)

كما قدمت بعثة الأمم المتحدة في العراق تفسيراً جديداً لاستمرار ارتفاع معدلات العنف، يتمثل في ازدياد لجوء مجموعات عنيفة مدفوعة أيديولوجياً وسياسياً إلى الجريمة العادية؛ بهدف تمويل نشاطاتها الإرهابية⁷. وقد قيادي أمني بارز أن أصحاب الأعمال في مدينة الموصل وحدها، يدفعون نحو سبعة ملايين دولار شهرياً كـ "جزية" إلى تنظيم دول العراق الإسلامية القريب من القاعدة⁸.

وتشير الإحصائيات إلى أن الهجمات الانتحارية والتفجيرات بالعبوات والسيارات المفخخة، لا يزالان الأسلوب الأكثر فتكاً بحياة العراقيين، مقارنة بأسلوب الاغتيالات أو إطلاق النار بواسطة الأسلحة⁹. ففي يوم 28 أغسطس 2011، قتل 30 عراقياً، أغلبهم من السنة، حين استهدف انتحاري مسجد أم القرى في بغداد. وقتل في الهجوم نفسه، خالد الفهداوي النائب عن محافظة الأنبار والمتحالف مع قائمة "العراقية" السنية، والشيخ أحمد عبد الغفور السامرائي إمام مسجد أم القرى السني، المعروف بخطبه التي تهاجم التطرف الإسلامي¹⁰.

وفي يوم 12 سبتمبر 2011، قتل مسلحون 22 من الحجاج الشيعة من محافظة كربلاء، بعدما هاجموا حافلة كانوا يستقلونها في منطقة النخيب الصحراوية في محافظة الأنبار على الطريق الدولي بين العراق وسوريا. وقالت تقارير صحفية إن المسلحين أمروهم بالنزول من الحافلة، وأطلقوا سراح النساء، ثم اقتادوا الرجال، وأطلقوا النار عليهم من أسلحة رشاشة¹¹.

وفي 27 أكتوبر 2011، استهدف انفجاران بالعبوات المزروعة على جانبي الطريق، متجرين لبيع الأشرطة الموسيقية في حي تقطنه أغلبية شيعية في بغداد، مما أودى بحياة 40 قتيلاً وجرح 78 آخرين، بينهم أفراد شرطة¹².

⁷ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق- تقرير حقوق الإنسان للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2010 (http://www.uniraq.org/documents/UNAMI_HR%20Report_Arabic_FINAL_1Aug11.pdf).

أنظر أيضاً موقع منظمة أراكي بودي كاونت التي تشير جداول إحصائيات القتلى اليومية إلى تنامي استهداف محلات بيع المجوهرات وشركات الصرافة والبنوك.

⁸ انظر تصريحات مهدي صبيح العزاوي، قائد الفرقة الثالثة في الشرطة الاتحادية، لموقع راديو سوا في 8 نوفمبر 2011. وتقول وزارة الداخلية العراقية إن العشرات من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمهنيين قد تعرضوا للخطف مقابل طلب الفدية من الجماعات المسلحة في السنوات الأخيرة.

⁹ تظهر منظمة أراكي بودي كاونت إلى سقوط ما معدله 6,6 عراقي يومياً في الفترة ما بين يناير وأكتوبر 2011؛ نتيجة الهجمات الانتحارية والتفجير بالسيارات المفخخة، مقارنة بـ 4,8 عراقي يومياً نتيجة الاغتيالات في الفترة نفسها.

¹⁰ انظر موقع شبكة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي)

(http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/08/110828_iraq_bomb.shtml)

¹¹ انظر موقع بي بي سي

(http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/09/110918_iraq_arab_gunmen.shtml)

¹² انظر وكالة الأنباء الفرنسية

(<http://www.alwasatnews.com/3339/news/read/604988/1.html>)

وفي هذا السياق، تبرز الاتهامات التي تكيلها قوى سياسية متنوعة لمدى مهنية وحياد قوات الأمن العراقية، أو ولاءات عناصرها، وانقسام صفوفها على مختلف خطوط التماس السياسي والطائفي والعرقي، بالشكل الذي يؤثر في النهاية على قدرتها على ضبط القانون بطريقة عادلة¹³. وقد ألمحت الولايات المتحدة، إلى مثل هذه المخاطر، حين اشتكى وزير الدفاع الأمريكي من عدم رغبة الجيش العراقي في ملاحقة جماعات مسلحة شيعية، تقول واشنطن إنها قتلت 14 جندياً أمريكياً في شهر يونيو 2011، وهو أعلى معدل لسقوط قتلى بين الجيش الأمريكي منذ ثلاث سنوات¹⁴.

وطالت أعمال العنف جميع محافظات العراق السنية والشيعية والكردية، إلا أن نصيب المدن ذات الأغلبية السنية، وخاصة الرمادي والموصل وبعقوبة، يبدو هو الأكبر، بالإضافة إلى العاصمة بغداد. كما استمر استهداف أفراد الشرطة والجيش العراقيين، بالإضافة إلى أعضاء مجالس الصحوة السنية، التي أسسها الجيش الأمريكي عام 2006 لمحاربة خلايا تنظيم القاعدة. ففي 11 يونيو، اغتال مسلحون مجهولون صابر محمود، وهو قيادي بارز في مجالس الصحوة، بالإضافة إلى ثلاثة من أقربائه، في مدينة سامراء ذات الأغلبية السنية في شمالي العراق¹⁵. وفي 24 أكتوبر، قتل خمسة مواطنين، بينهم شرطيان، وجرح 30 آخرون، في أربع هجمات متفرقة، نفذها انتحاريون ومسلحون، استهدفت قوات شرطة المرور العراقية في بغداد¹⁶. ولم تنته عمليات قتل واستهداف المدنيين العراقيين من قبل القوات الأمريكية على الرغم من انخفاضها بشكل كبير في الفترة التي يغطيها التقرير. ففي 7 مارس 2011، ووفقاً لمصادر عراقية، قامت قوة عسكرية أمريكية بقتل إياد إبراهيم محمد، وهو أستاذ جامعي عراقي، في قرية

¹³ انظر على سبيل المثال تحليل يزيد صايغ في دورية صدى التي يصدرها مركز كارنيجي للسلام الدولي "الجيش والمدنيون في الصحوة العربية: تسوية محتومة؟"

<http://carnegieendowment.org/2011/10/27/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A9/6b9b>

¹⁴ انظر تصريحات وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، صحيفة الشرق الأوسط في 12 يوليو 2011. (= <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11914&article=630690&feature>)

¹⁵ موقع صوت العرب <http://alarabnow.com/2011/06/11/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9>

¹⁶ موقع بي بي سي http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111023_iraq_gunmen_traffic_police.shtml

تابعة لبلدة الحويجة بالقرب من مدينة كركوك بعد عملية إنزال جوي. وأخذت القوة الأمريكية جثة محمد، كما قامت باعتقال شقيقه، لكن إيضاحات رسمية من قبل القوات الأمريكية أشارت إلى أن دورها اقتصر فقط على تقديم الدعم للقوات العراقية ونقل هذه القوات جوا!¹⁷

الأقليات واللاجئون

أظهر عام 2011 انخفاضا في معدلات قتل أفراد من الأقليات الدينية والعرقية التي كانت أكثر الفئات تعرضا لآعمال العنف والقتل منذ الغزو الأمريكي عام 2003، يرجع استهداف هذه الأقليات إلى هيمنة خطابات وجماعات دينية متشددة على المسرح السياسي والثقافي في البلاد، بما فيها أجهزة الأمن المنوط بها حماية هذه الأقليات، بالإضافة إلى افتقار معظم هذه الأقليات لمليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها.¹⁸ وعلى الرغم من تراجع العنف، فإن شكاوى الأقليات المسيحية واليزيدية استمرت من استهداف أفرادهما في الشارع، أو تعرض منازلهم لهجمات مسلحة بغية دفعهم للنزوح من مناطق سكنهم، وخاصة في شمال البلاد.

ففي 2 أغسطس، أصيب 16 عراقيا حين انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من كنيسة كاثوليكية في مدينة كركوك الشمالية، في هجوم قالت الشرطة إنه كان جزءا من خطة أوسع، شملت أيضا سيارتين مفخختين قامتا بإبطال مفعولهما بالقرب من كنيستين أخريين في المدينة نفسها.¹⁹ وقتل المواطن المسيحي بسام بولص في 2 أكتوبر، عندما قام مجهولون بإطلاق النار عليه في شرقي مدينة الموصل الشمالية.²⁰

وامتدت شكاوى الأقلية المسيحية إلى عدم قيام أجهزة الأمن العراقية بالقاء القبض على المتورطين في عمليات العنف ضدهم، على الرغم من الإقرار بأن الحكومة قامت -على سبيل المثال- ببناء

¹⁷ المستشار الإعلامي للاحتلال: لم نساهم في قتل الدكتور إباد إبراهيم.. بل قدمنا الدعم والإسناد للقوات العراقية فقط.

http://www.aliraqnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=25242:2011-03-10-08-39-35&catid=13:politics&Itemid=26

¹⁸ يعتبر عام 2010 الأكثر دموية بالنسبة للمسيحيين العراقيين حيث قتل 92 مسيحيا، فيما أصيب 280 آخرون في سلسلة هجمات استهدفت الكنائس ومنازل المسيحيين العراقيين. انظر تقرير منظمة حمورابي لحقوق الإنسان في العراق

(<http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=21133>)

¹⁹ وكالة رويترز (http://www.huffingtonpost.com/2011/08/02/iraq-catholic-minority_n_915970.html).

وتظهر الإحصائيات أن حجم السكان المسيحيين في العراق انخفض من نحو 1.5 مليون مسيحي في 2003 إلى نحو 850 ألف مسيحي في منتصف 2011. وحسب منظمة حمورابي، فقد قتل 882 مسيحيا منذ الغزو الأمريكي عام 2003.

²⁰ منظمة اراكي بودي كاونت.

شديد، وسط تقارير عن استمرار منع دخول الأغذية والوقود إلى المخيم، الذي يخضع لحصار جزئي منذ استلام القوات العراقية مهمة السيطرة الأمنية عليه في يوليو 2009. وحذرت تقارير دولية في نوفمبر، من تعرض سكان المخيم إلى "خطر جدي" إذا ما نفذت الحكومة العراقية خطتها الرامية إلى إغلاق المعسكر بشكل نهائي بحلول 31 ديسمبر 2011.²⁵ وبحسب هذه التقارير فإن نحو 36 من سكان المخيم، من بينهم 8 نساء قتلوا، فيما أصيب نحو 300 آخرين بعد قيام قوات عراقية باقتحام المعسكر في 8 أبريل 2011. وفي 4 نوفمبر، قالت منظمة مجاهدي خلق إن السلطات العراقية منعت دخول إمدادات الوقود، اللازمة لأعمال الطبخ والتدفئة إلى المخيم، مما يؤذن بكارثة عند حلول فصل الشتاء.²⁶ وتجدر الإشارة إلى أن استمرار التحرش من جانب السلطات العراقية بسكان المخيم وتواصل الحصار المضروب عليه، يشكل عائقا أمام مساعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل نهائي لسكان المخيم. وكان الاتحاد الأوروبي قد طرح على السلطات العراقية إمكانية توطين واستضافة جميع سكان المخيم من جانب دول الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، من بينها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، غير أنه أكد أن نجاح هذه المساعي يقتضي انسحاب القوات العراقية من أطراف المخيم، ورفع الحصار عنه، وتيسير دخول الخدمات الطبية، وإجراء تحقيق مستقل من قبل وفد من الحقوقيين حول الهجوم على المخيم في أبريل الماضي، وإعادة ممتلكات سكان المخيم التي صودرت خلال هذا الهجوم.²⁷

الحريات الإعلامية

يظل العراق ضمن قائمة البلدان الأعلى على مستوى العالم في معدلات قتل وخطف الصحفيين والإعلاميين، ولا تسبقه سوى باكستان، فيما يحتل المرتبة الأولى عربيا.

²⁵ انظر منظمة العفو الدولية.

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE14/043/2011/en/129408bd-ea14-4a55-89c5-b89ae3fce3/mde140432011en.html>

²⁶ انظر موقع صحيفة اليوم السابع (<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=526861&SecID=88&IssueID=0>)

²⁷ عودة الاضطرابات الأمنية في العراق.

<http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=1737217>

شهدت الفترة من 1 يناير إلى 30 أكتوبر 2011 مقتل سبعة صحفيين وإعلاميين عراقيين، وهو نفس عدد الضحايا في 2010، إلا أنه أقل بكثير من مستوى عامي 2008 و2007 للذين قُتلا خلالهما 14 و47 صحفياً على التوالي²⁸.

في 8 سبتمبر، قام مسلح باغتيال الصحفي في راديو تموز "هادي المهدي"، المعروف بنشاطاته المنددة بالفساد في أجهزة الدولة العراقية. وجاء اغتيال المهدي -الذي سبق أن قاد تظاهرات ضد الفساد- قبل يوم واحد من تظاهرة، دعا إليها منظمات مدنية وناشطون للمطالبة بإقالة حكومة المالكي تحت اسم "جمعة الحرية". وقد سبق أن اعتقل المهدي في 25 فبراير 2011 بعد أيام من قيامه بتنظيم مظاهرة مناوئة لحكومة المالكي، واشتكى حينها من تعرضه للتعذيب على يد أجهزة الأمن العراقية.²⁹ وفي 21 يونيو، قتل مصور قناة آفاق العراقية سالم علوان الغرابي، بعد قيام انتحاري باستهداف مجلس مدينة الديوانية جنوبي العراق.³⁰

وفي 29 مارس 2011، قتل الصحفيان العراقيان صباح البازي (رويترز) ومعمّر خضير عبد الواحد (وكالة العين الإعلامية) في هجوم انتحاري نُفذ ضد مقر مجلس محافظة صلاح الدين في مدينة تكريت، وأسفر عما لا يقل عن 65 قتيلاً وأكثر من 100 جريح.³¹

ولا يزال الصحفيون العراقيون يتعرضون إلى أنواع أخرى من المضايقات، تشمل الاعتداءات البدنية، والتهديد وملاحقتهم قضائياً بتهم يعنفد أن دوافعها سياسية. ففي 29 أغسطس، تعرض مؤسس صحيفة "أوين" الكردية المستقلة أسوس هردي، إلى اعتداء بالضرب المبرح في مدينة السليمانية الكردية، من قبل رجل مجهول الهوية يرتدي ملابس سوداء، مما تطلب تدخلاً جراحياً لمعالجة إصابة بالرأس. وأشارت منظمة مراسلون بلا حدود إلى ازدياد الهجمات على الصحفيين في إقليم كردستان منذ بداية الحركة الاحتجاجية في 17 فبراير 2011 والتي تطالب بالقضاء على الفساد.³²

²⁸ بيانات مختلفة من موقع منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين. وحسب منظمة مراسلون بلا حدود، فقد قُتل 8 صحفيين في باكستان في عام 2011، فيما سجلت اليمن المرتبة الثانية عربياً بمجموع ستة صحفيين قُتلوا في عام 2011.

²⁹ صحيفة الحياة- (<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/305469>)

³⁰ منظمة مراسلون بلا حدود- (http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/imprimer_ar.php3?id_article=32055)

³¹ بيان مراسلون بلا حدود- (http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=31993)

³² مراسلون بلا حدود

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32093)

وفي 19 أكتوبر، قام رجال مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة عبد الحسن الركابي الذي يعمل مراسلا لقناة "العراقية"، بينما كان يتنقل بالسيارة بين مدينة الرفاعي والناصرية في جنوب البلاد. وقد أصيب بجروح طفيفة في رقبته في أثناء الهجوم، بعد أن ترك سيارته هرباً من إطلاق النار. وفي 1 أكتوبر، استدعي مدير شبكة الأخبار الكردية هوشيار عبد الله، المنتسب إلى حركة التغيير الكردستانية المعارضة إلى المحكمة في السليمانية، وأفرج عنه بعد دفع كفالة قدرها 145000 دينار عراقي (90 يورو) وذلك على خلفية اتهامه بالتشهير بالوزير السابق للموارد المائية عبد اللطيف محمد جمال المشتبه بفساده.³³

كما ألقى القبض على الصحفي الأمريكي دانييل سميث في 21 أكتوبر خلال وجوده في مظاهرة ببغداد، وظل رهن الاحتجاز بأحد مراكز الاعتقال بالقرب من مطار المثنى، قبيل أن يتم إطلاق سراحه وترحيله في 26 أكتوبر.³⁴

وقامت السلطات بمحافظة القادسية جنوب بغداد بإيقاف بث المحطة الإذاعية الوحيدة المستقلة بالمحافظة، بحجة بث برامج موسيقية مخالفة للأداب، في حين أنها تبث أغاني عراقية قديمة بحسب مديرها³⁵

ويمكن القول إن العام الحالي قد شهد تطورا إيجابيا محدودا على الصعيد التشريعي، بإقرار البرلمان في 9 أغسطس قانون "حماية الصحفيين"، بعد أكثر من عامين من قيام الحكومة العراقية بالتصديق عليه. وربما كان الملمح الإيجابي الأساسي في القانون أنه قد وسع جزئيا من تعريف الصحفي، بحيث لم يعد مقصورا على من يتمتعون بعضوية نقابة الصحفيين، لكنه شمل أيضا كل من يعمل بالصحافة بشكل دائم، مستثيا بذلك من مظلمته من يعملون في الصحافة بشكل مؤقت أو المدونين الذي لا يتقاضون أجرا.

غير أن القانون بدا لدى المراقبين مجرد إعلان نوايا، لخلوه من أي نصوص تعاقب المؤسسات أو الأشخاص التي تنتهك الضمانات النظرية، التي يكفلها القانون للصحفي. مثلما لا يتضمن القانون أيضا نصوصا لإنشاء صندوق للتعويضات للصحفيين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء هذه الانتهاكات، أو نصوصا إجرائية تضمن الملاحقة على المخالفات المرتكبة ضد الصحافة. والأهم

³³ بيان مراسلون بلا حدود

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32121)

³⁴ منظمة مراسلون بلا حدود، موجة جديدة من الانتهاكات والترهيب ضد الصحفيين

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32128

³⁵ المرجع السابق.

أن الضمانات التي يكفلها القانون نظرياً للصحفيين في إبداء آرائهم أو في الحصول على المعلومات ونشرها تبدو معدومة الأثر، أو على الأقل تخضع لأحكام تشريعية أخرى. حيث ربط القانون مجمل حقوق الصحفيين بتعبيرات متكررة من قبيل "في حدود القانون"، أو "في إطار احترام القوانين والأحكام القضائية"، أو "بما لا يخالف أحكام القانون والنظام العام"³⁶.

قمع حرية التجمع والاحتجاج والتعبير السلمي:

قمعت السلطات بشدة عدداً من المظاهرات السلمية، التي بدت متأثرة برياح الثورات العربية، ومتحررة لحد كبير من الخطابات الطائفية. وقد لقي عدد من الأشخاص مصرعهم نتيجة للقمع المفرط، فيما تتأهب الحكومة لاعتماد قيود قانونية تجرم بدرجة كبيرة حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي.

ففي 17 فبراير 2011، خرج آلاف العراقيين في عدة مدن، منها السليمانية والكوت، للاحتجاج على نقشي الفساد في مؤسسات الدولة وتدهور الخدمات، وخاصة في مجالات الكهرباء والتعليم والصحة والنظافة، وتعاملت القوات العراقية بقسوة مع الاحتجاجات التي أدت إلى سقوط أربعة قتلى على الأقل.³⁷

واستعارة من قاموس الثورة المصرية، نظمت مجموعات مدنية وشبابية في 25 فبراير "يوم الغضب" في عدة مدن بالعراق، واجهته قوات الأمن العراقية، مدعومة بجماعات من البلطجية³⁸ -كنظيراتها في عدة بلدان عربية- بقسوة شديدة، مما أوقع 8 قتلى على الأقل، وأصاب العشرات بجراح.³⁹

وفي 10 يونيو شنت فرق البلطجة الموالية للحكومة على مرأى من قوات الأمن، هجوماً بالعصي والسكاكين والمواسير الحديدية على مظاهرة سلمية في بغداد، احتجاجاً على الفساد وتردي الخدمات الحكومية. وقام البلطجية بضرب وطعن عدد من المتظاهرين، كما تحرشوا جنسياً

³⁶ انظر موقع مراسلون بلا حدود

(http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32096)

³⁷ انظر بيان منظمة هيومن رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/18>)

³⁸ بخصوص ظاهرة استخدام البلطجة في العراق، انظر تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/30-0>)

³⁹ هيومن رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/25-1>)

بالمظاهرات، وحاولوا نزع ملابس بعضهن، كما قاموا بسبهن بأنهن عاهرات، واستخدام ألفاظ جنسية جارحة⁴⁰.

تجدر الإشارة إلى أن السلطات العراقية تعمد بين الحين والآخر إلى تعقب وملاحقة منظمي المظاهرات والتكثيف بهم. وقد داهمت قوات الأمن في هذا السياق اجتماعا لمنظمي الاحتجاجات ببغداد في 28 يونيو، واقتادوا 13 من النشطاء مكبلين بالقيود ومعصوبي الأعين، كما صادرت بعض الأوراق والهواتف والحواسب التي بحوزتهم، وتعرض بعضهم للضرب والركل في أجزاء مختلفة من الجسم وهم معصوبو الأعين.

ولا تختلف كثيرا الانتهاكات التي طالت منظمي الاحتجاجات على يد السلطات المركزية عن أنماط الانتهاكات التي طالتهم في الإقليم الكردي، باستثناء أن حكومة كردستان الإقليمية أصدرت تقريرا حول نتائج التحقيقات، فيما وصفته بأحداث العنف التي وقعت على مدى 60 يوما من المظاهرات. وإذا كان التقرير قد انتهى إلى تحميل المتظاهرين وقوات الأمن معا المسؤولية عن العنف، إلا أنه اعترف بأن الشرطة وقوات الأمن افتقرت للتدريب الكافي في التعامل مع الاحتجاجات بالطريقة الملائمة⁴¹.

وبديلا عن التعاطي مع الاحتجاجات السلمية المتزايدة بوسائل سياسية، تضع حدا للفساد، وترقى بالأداء الحكومي، وتعزز آليات الرقابة عليه، تزداد النزعة السلطوية وضوحا، بموافقة الحكومة في 16 مايو على "قانون حرية التعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي، الذي يقوض حق العراقيين في التظاهر والتعبير عن أنفسهم بحرية. ويمنح مشروع القانون للسلطات صلاحيات واسعة للتضييق على هذه الحريات وعلى حقوق العراقيين، بدعوى "المصلحة العامة" و"النظام العام" أو الآداب العامة"، دون وضع حدود أو تعريفات لهذه المصطلحات.

وعلى الرغم من اعتراف مشروع القانون نظريا بحق العراقيين في "التظاهر السلمي للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم"، فإنه يحتم في مادته السابعة على منظمي التظاهرات الحصول على تصريح بإقامة المظاهرة، قبل خمسة أيام من موعدها على الأقل. ولا بد أن يرفق بالطلب بيان "موضوع وغرض" المظاهرة، وأسماء المشاركين في لجنيتها التنظيمية، من دون أن يذكر المعايير التي تطبقها السلطات العراقية للموافقة على المظاهرة أو رفضها.

⁴⁰ هيومان رايتس ووتش، العراق: هجمات العصابات المدعومة من الحكومة تروغ المتظاهرين <http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/30-0>

⁴¹ هيومان رايتس ووتش، العراق، ضرب واعتقال منظمي الاحتجاجات، 2 يونيو 2011 <http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/02-2>

وينطوي بعض نصوص مشروع القانون على تجريم حرية التعبير بعقوبات يمكن أن تصل إلى عشر سنوات سجنًا. ويفرض مشروع القانون عقوبة السجن لمدة عام على أي شخص، إذا هاجم معتقد أي طائفة دينية، أو أظهر الازدراء لشعائرها أو أهان رموزا دينية.⁴²

حرية تكوين الأحزاب

لا يزال التشريع العراقي يفتقر لقانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في العراق، على الرغم من وجود أكثر من 500 حزب سياسي، أنشئت غالبيتها العظمى بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003. إلا أن مجلس النواب العراقي قام بخطوة جادة في هذا المجال، عندما بدأت لجنته القانونية في أكتوبر بمناقشة مسودة قانون الأحزاب السياسية، التي يعتقد أن مجلس الرئاسة العراقي قد أقرها في مايو 2008.

ويبدو من تسريبات الصحافة العراقية، أن اللجنة ركزت في قراءتها الأولى للمسودة حول آلية تأسيس الحزب والجهة الممولة له والجهة المانحة لرخصة التأسيس. ويبدو أن هناك اتفاقا بين النواب العراقيين على ضرورة أن يختص القضاء وحده بمنح رخص تأسيس الأحزاب السياسية.⁴³

وبحسب مسودة القانون، فإن إنشاء يي حزب يستلزم توفير ألفي عضو مؤسس من 6 محافظات، على ألا يقل الأعضاء المؤسسون عن 100 عضو في كل محافظة، وهو ما اعتبره الكثيرون شرطا تعسفيا، ويتحيز لصالح الفئات المقتدرة ماليا والقادرة على التنظيم الواسع.⁴⁴

كما تضمنت مسودة القانون نصا مثيرا للجدل، وهو البند 19 الذي ينشئ دائرة شئون الأحزاب السياسية وتتبع وزارة العدل، وتختص بمراقبة التزام الأحزاب بالقانون فيما يتعلق بنظامها الأساسي ونشاطاتها السياسية. خطورة هذا النص تتمثل في أنه يجعل الوزارة "المتهمة بأنها

⁴² انظر بيان منظمة هيومان رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/13-1>)

⁴³ انظر موقع السومرية

(<http://www.alsumaria.tv/ar/Iraq-News/1-69317-.html>)

⁴⁴ انظر مسودة قانون الأحزاب

http://www.parliament.iq/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwdjasdba46s7a98das6dasda7das4da6sd8asdsawewqeqw465e4qweq4wq6e4qw8eqwe4qw6eqwe4sadj&file=showdetails&sid=5369

مسيئة"، خصما ضد الأحزاب السياسية، وكان يمكن الاستعاضة عنها بتكليف القضاء بهذه المهمة.

ويجزم القانون حصول الأحزاب السياسية على تمويل خارجي، بالإضافة إلى إلزامها بكشف موازنتها السنوية، وهو ما قد يساعد جزئيا -في حالة حيادية وشفافية التطبيق- على حسم الجدل حول ارتباط الأحزاب السياسية بأجندات خارجية. كما سيساعد إقرار القانون في تلقي الأحزاب الناشئة لمساهمات مالية من الميزانية العامة.

استقلال القضاء والحق في محاكمة منصفة

ظلت إجراءات التحقيق والتقاضي أمام المحاكم العراقية، أحد أكثر المجالات التي تجابه بانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان العراقية والدولية، نظرا لعدم وفائها بالمعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة.

وحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق، فإن قانون الإجراءات الجنائية يشوبه قصور خطير، لأنه غير معتمد على أساس نظام ادعاء مبني على الأدلة والبراهين، بل يستند إلى نظام الاعتراف، الذي يتم الحصول عليه في أحيان كثيرة بالإكراه والتعذيب.⁴⁵

ويشير التقرير إلى عدم التزام السلطات العراقية بشكل جاد بمتطلبات الإجراءات القانونية العادلة، كالفشل المتكرر في إبلاغ الأشخاص عند إلقاء القبض عليهم بالتهمة الموجهة إليهم، والاحتجاز السابق للمحاكمة في كثير من الأحيان لفترات طويلة، وغض الطرف عن حق المتهمين أو المحتجزين في الاستعانة بمحام، وندرة زيارات مكتب المدعي العام لمراكز الاحتجاز، والتأخير في مراجعة حالة المعتقلين القانونية من قبل قضاة التحقيق.

وسجل تقرير الأمم المتحدة ادعاءات من قبل عدد كبير من المعتقلين بأنهم لم يعرفوا أسباب اعتقالهم أو احتجازهم، والتهمة الفعلية الموجهة إليهم، إما شفها أخطيا. وقد زعم عدد من المعتقلين أنه تم احتجازهم لأسباب غير مرتبطة بأي انتهاك مزعوم للقانون الجنائي، ولكن لعدم تمكنهم من دفع رشاوى لمسؤولين أمنيين، أو لأسباب طائفية، أو لأسباب أخرى.⁴⁶

كما نسب التقرير لعدد من السجناء والمحتجزين قولهم إنهم إما لم يمثلوا أمام قاضي التحقيق على الإطلاق، أو أن القاضي اكتفى بإجراءات شكلية للتأكيد على ما ورد في "الاعترافات" الخاصة بهم

⁴⁵ تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق. مرجع السابق.

⁴⁶ تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق، مرجع سابق.

-والتي غالبا ما تقدم من قبل سلطة الاعتقال، بعد أن تم الحصول عليها قبل قدوم المتهم إلى المحكمة- ودون وجود محامين يمثلونهم في أغلب الأحيان.⁴⁷

ولم تقتصر شكاوي المنظمات الحقوقية على عدم تقديم مرتكبي تجاوزات حقوق الإنسان إلى المحاكم العراقية، بل أشارت أيضا إلى أن الأحكام التي قد تصدر من قبل محاكم أمريكية بحق عسكريين أمريكيين مسئولين عن تجاوزات لحقوق الإنسان غالبا ما تكون مخففة.

ويشار في هذا الإطار إلى أن ثمانية من مشاة البحرية الأمريكية المتهمين بقتل 24 مدنيا عراقيا في مدينة "حديثة" عام 2005، قد أسقطت محكمة عسكرية التهم الموجهة ضد ستة منهم، وبرأت متهما سابعاً. وقد رفض القاضي العسكري الأمريكي طلبا من الدفاع بإسقاط تهمة القتل العمد ضد قائد المجموعة المتهمة فرانك ووتريتش. ومن المقرر استئناف محاكمته في الرابع من يناير 2012.⁴⁸

الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز

على الرغم من مصادقة الحكومة العراقية على قانون الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، فإن أوضاع السجون ومقار الاحتجاز استمرت في التدهور في الفترة التي يغطيها التقرير.

ويقدّر عدد المعتقلين والمسجونين الذين تحتجزهم السلطات العراقية في يناير 2011 بنحو 35 ألف شخص، من بينهم أكثر من عشرين ألف معتقل محتجزين من دون محاكمة، رغم صدور قانون العفو العراقي لسنة 2008، الذي ينص على الإفراج عن اعتقالوا دون توجيه الاتهام إليهم، رغم مرور ستة أشهر إلى 12 شهراً من القبض عليهم.⁴⁹

وفي 14 مارس 2011، كشفت لجنة برلمانية عراقية عن وجود ممارسات تعذيب منهجية في مركز احتجاز "كامب هونور" الذي يديره اللواء 56 -المعروف أيضاً باسم "لواء بغداد"- وجهاز مكافحة الإرهاب التابع لمكتب رئيس الوزراء .

⁴⁷ تقرير بعثة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

⁴⁸ انظر نورث كاونتي تايمز

(http://www.nctimes.com/news/local/military/article_4d3b0f3a-7bf4-5f83-bbe7-a288abe09097.html)

⁴⁹ تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق-مرجع سابق.

وقال أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية: إنهم رصدوا 175 سجيناً في حالة "مؤسفة" في السجن، بالمنطقة الخضراء الحصينة ببغداد، وإنهم شاهدوا "علامات أذى بدني، منها آثار صدمات كهربائية" ندوب طويلة بطول الظهر.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية نيتها إغلاق المعتقل، فإنه لم يتم تقديم أي مسئول للمحاسبة الجنائية.⁵⁰

واستمرت ظاهرة وجود السجون السرية، ومن أبرزها سجن مطار معسكر "العدل" الذي كشف عنه في فبراير 2011، ويعتقد أنه كان يضم 300 معتقل في حينها.⁵¹ تجدر الإشارة إلى أن وزير العدل العراقي اشتكى في 13 يناير 2011 إلى مكتب رئيس الوزراء من رفض الضابط المسئول عن السجن السري السماح لفريق من المفتشين بدخول المعتقل. وبحسب شهادات معتقلين سابقين، فإنهم احتجزوا في زنانات انفرادية، وفي ظروف غير إنسانية لعدة شهور. ووصف المعتقلون بالتفصيل الانتهاكات التي تعرّضوا لها أثناء جلسات الاستجواب، بغرض حملهم على الإدلاء باعترافات مزوّرة. وقالوا إن المحققين كانوا ينهالون عليهم ضرباً، ويُعلّقونهم من أرجلهم في بعض الأحيان ساعات طوالاً، ويُعرّضون لعدة أجزاء من أبدانهم، بما فيها الأعضاء التناسلية لصواعق كهربائية، ويهددون مراراً بخنقهم باستخدام أكياس بلاستيكية يُسقطونها على وجوههم إلى حين إصابتهم بالإغماء.

وبحسب مسئولين في وزارة الداخلية، فإن "المواطنين يحضرون إلى مراكز الشرطة أو السجون بحثاً عن أفراد أسرهم الذين تعرّضوا للاعتقال. فإذا اكتشفنا أنّ القوات التابعة لرئيس الوزراء نور المالكي أوقفتهم، لا نحصل على معلوماتٍ بشأنهم، ولا نتمتع بصلاحيّة التدخل في هذا الخصوص". ويشار في هذا الصدد إلى أن قوات اللواين 54، 56 وإن كانا يخضعان تقنياً لسلطة وزارة الدفاع، فإن قيادتهما الحقيقية بيد المالكي، الذي يتحكم مباشرة أيضاً في توجيه جهاز مكافحة الإرهاب، الذي عمل عن قرب مع القوات الأمريكية الخاصة.⁵²

⁵⁰ انظر بيان هيومان رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/31>)

⁵¹ هيومان رايتس ووتش

(<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/01-1>)

⁵² المرجع السابق.